

**اتفاقية الأمان النووي**  
**الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة**  
**22-11 نيسان/أبريل 2005**  
**فيينا، النمسا**

**تقرير موجز**

يلخص هذا التقرير وقائع الاجتماع الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأمان النووي، الذي عُقد في الفترة من 11 إلى 22 نيسان/أبريل 2005. وقد جاءت الملاحظات والاستنتاجات التي أوردها هذا التقرير محصلة المناقشات الصريحة والشفافة التي استندت إلى التقارير والعروض الوطنية خلال عملية استعراض النظراء، وعززها الطابع التحفيزي لاتفاقية الأمان النووي. وبالتالي، فإن هذا التقرير يناقش الحالة الراهنة للأمان النووي، بما في ذلك الممارسات الجيدة القائمة والتحديات والجوانب التي تتطلب تحسناً في المستقبل. وترد تفاصيل عن عملية الاستعراض في ملحق بهذا التقرير الموجز.

**ملاحظات بشأن العوامل السياقية**

لوحظ أنه، منذ الاجتماع الاستعراضي الثاني، شهد قطاع الصناعة النووية عدداً من التغييرات الداخلية والخارجية التي كان لها أثرها على تلك الصناعة وعلى الهيئات الرقابية التابعة لها وعلى الأمان النووي. وهذه الملاحظات غير مشمولة تحديداً في الملاحظات اللاحقة المتعلقة بمواد الاتفاقية.

- 1- فقد أدى استمرار رفع القيود الاقتصادية عن أسواق الطاقة إلى إحداث تغييرات جوهرية في الترتيبات المتعلقة بملكية بعض المرافق الكهربائية وتشغيلها، بما فيها تلك المرافق القائمة بتشغيل محطات قوى نووية. كما حصلت بعض الشركات الكبرى على محطات من شركات أصغر سواء في نطاق بلدها هي ذاتها أو داخل بلدان أجنبية، وتعاقد بعض مالكي المحطات مع شركات إدارية متخصصة لتشغيل مرافقهم. وكان هناك مزيد من الدمج والتدويل للصناعة النووية في شتى أنحاء العالم. فبعض الشركات التي تقنتي مرافق نووية أو تعتزم بناء مثل هذه المرافق تفتقر إلى الخبرة اللازمة لمواجهة تحديات تشغيل المحطات النووية.
- 2- وتفتقر هذه التغييرات المتعلقة بالملكية والإدارة، بما يرافقها من ضغوط لتحقيق أرباح ومنافسة مصادر أخرى للطاقة، بتحدٍ يفرض مواصلة إيلاء الأولوية للأمان. إلا أن التغييرات التي طرأت على هيكل تلك الصناعة يمكن أن تكون لها آثار إيجابية أو متعادلة أو سلبية على حالة الأمان. وتتوقف هذه الآثار على النهج المعتمد من جانب الأوساط المعنية بهذه الصناعة والرقابيين تجاه بلوغ غاية الأمان النووي.
- 3- وعلاوة على ذلك، حسبما ورد في النقاش المتخصص الذي تخلل الاجتماع الاستعراضي الثالث، فإن هناك سلسلة من التحديات التي تواجهها القيادات المعنية بالأمان النووي سواء في الهيئات الرقابية أو التشغيلية، بما في ذلك إرساء ثقافة أمان متينة وإدارة الأمان. وتكمن جذور هذه التحديات في إدارة المعارف؛ لا سيما في ظل تقاعد مديريين صناعيين ورقابيين محنكين مع تزايد عدد المديرين الذين لا تتوافر لديهم خلفية نووية ويتولون قيادة عملية تشغيل مرافق نووية. وهذا يؤكد الحاجة إلى إيلاء عناية خاصة للعوامل القيادية، بما في ذلك إرساء أطر رقابية محددة. وأكد النقاش المتخصص الحاجة إلى إجراء حوار مفتوح بين كبار المديرين التنفيذيين الرقابيين والصناعيين بشأن تلك القضايا.
- 4- ولما كان زهاء خمسة وستين في المائة من محطات القوى النووية العاملة على نطاق العالم يتجاوز عمرها العشرين عاماً، فإنه يجري اتخاذ قرارات بشأن وضعها في المستقبل. وتعد برامج إدارة التقادم والإبقاء على القوى العاملة وحفزها أمراً هاماً للمحافظة على أمان محطات القوى النووية طوال دورة عمر تشغيلها بالكامل.

- 5- وفي بعض البلدان، أُتخذت قرارات بإنهاء برامج قوى نووية أو مرافق بعينها إما نتيجة قرارات حكومية أو مخاوف بشأن أمن المحطات النووية أو جدواها الاقتصادية. وفي هذه الحالات، من المهم إعطاء الأولوية للحفاظ على الأمان وحفز طاقات القوى العاملة، وذلك منذ الإعلان عن موعد الإغلاق وحتى انتهاء أنشطة الإخراج من الخدمة.
- 6- وفي حالات أخرى، أدت السياسات الهادفة إلى تأمين الطاقة، والفرص التي أوجدتها أسواق الطاقة الجديدة، فضلاً عن الحاجة إلى إحلال المفاعلات المتقادمة، إلى اتخاذ قرارات بتوسيع برامج القوى النووية أو النظر بجديّة في هذا الأمر. وسيكون من الأهمية بمكان إعطاء أولوية لأمان المنشآت الجديدة من حيث تصميمها، وتحديد مواقعها، وتشبيدها، وعمليات تشغيلها.
- 7- ومنذ الاجتماع الاستعراضي الثاني، الذي عُقد بُعيد الأحداث الأساسية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أصبح أمن المنشآت النووية يحظى بمزيد من الاهتمام. ولئن كانت اتفاقية الأمان النووي لا تتناول المسائل المتصلة بالأمن والحماية المادية، فإن الدول تولي قدراً كبيراً من الاهتمام للعلاقة بين الأمان والأمن في محطات القوى النووية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيُنظر في إدخال تعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في مؤتمر دبلوماسي سيعقد في تموز/يوليه 2005.
- 8- ومنذ الاجتماع الاستعراضي الثاني، عقدت الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة اجتماعها الاستعراضي الأول في عام 2003. ومع التسليم بنطاق الاتفاقية المشتركة، فإن نطاق اتفاقية الأمان النووي قاصر على "... وجود مرافق خزن المواد المشعة ومناولتها ومعالجتها في نفس الموقع الواحد وكونها متصلة اتصالاً مباشراً بتشغيل محطة القوى النووية."
- 9- ومنذ الاجتماع الاستعراضي الثاني أيضاً وافق المؤتمر العام في عامي 2003 و 2004 على التوالي على مدونة قواعد سلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعة وعلى مدونة قواعد سلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث. وطالب الاجتماع الاستعراضي الثالث، في معرض إيضاحه نطاق اتفاقية الأمان النووي، بأن يعقد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعات تدعى إليها جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يكمن هدف تلك الاجتماعات في مناقشة الطريقة المثلى التي تكفل فعالية تطبيق "مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث."
- 10- وقد لاحظت الأطراف المتعاقدة تزايد الجهود المبذولة على نطاق تلك الصناعة ومن جانب الرقابيين فيما بين الاجتماعات الاستعراضية بغية تبادل الممارسات الجيدة ومقارنة أداء أمان المحطات بالبرامج الموضوعية لهذا الغرض<sup>1</sup>.

### ملاحظات بشأن الانفتاح والشفافية

- 11- تتفق الأطراف المتعاقدة على أن التحلي بالانفتاح والشفافية مع جميع الأطراف المهمة يمثل عنصراً مهماً للحفاظ على الثقة في الهيئات الرقابية وأنشطة الهيئات التشغيلية.
- 12- وقد أفادت أطراف متعاقدة كثيرة عن ممارسات جيدة تشمل تحسين استخدام شبكة الإنترنت لأغراض النقل والبيث الفوري للمعلومات، وكذلك فيما يخص قواعد بيانات الأحداث النووية المفتوحة لعامة الناس (مثل المقياس الدولي

1 وتشمل هذه الجهود أنشطة هيئات مختصة بهذه الصناعة مثل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، والأنشطة التي تزاولها الجهات الرقابية عن طريق رابطات دولية وإقليمية (مثل الرابطة الدولية للرقابيين النوويين وشبكة الرقابيين ذوي البرامج النووية الصغيرة ورابطة الرقابيين النوويين الأوروبيين الغربيين ومحفل الرقابيين النووي الإيروأمريكي)، والأنشطة الجارية التي يقوم بها كل من وكالة الطاقة النووية والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، شاملة الفريق الاستشاري الدولي للأمان النووي التابع لها، ولجنة معايير الأمان، وكذلك من خلال البعثات التي توفدها مثل فرقة استعراض أمان التشغيل وخدمات الفرقة الدولية للاستعراض الرقابي.

للأحداث النووية). وأفاد آخرون عن فوائد تأسيس عتبات منخفضة لإطلاع عامة الجمهور على المعلومات المتصلة بالأمان النووي.

- 13- وأقرت أطراف متعاقدة كثيرة بأن إتاحة التقارير الوطنية عبر كل من الموقع الإلكتروني الوطني ذي الصلة الخاص بالطرف المتعاقد والموقع الإلكتروني للوكالة تُعدُّ من الممارسات الجيدة.
- 14- كما أجريت مناقشات لمزايا إشراك الجمهور في العمليات التقنية وفي عمليات إصدار التراخيص على السواء.

### ملاحظات بشأن الإطار التشريعي والرقابي (المادتان 4 و7)

- 15- إن إنشاء أطر تشريعية ورقابية متينة والحفاظ عليها يُعدّان أمرين أساسيين بالنسبة للأمان النووي العالمي. وفي حين أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بأن هناك تحسينات قد طرأت على تشريعاتها أو أطرها الوطنية على مر السنوات الثلاث الأخيرة فإن بعض البلدان ما زالت تحتاج إلى استكمال تشريعاتها النووية. وهناك أطراف متعاقدة أخرى تواصل تحسين قواعدها ومعاييرها المحلية المتعلقة بالأمان النووي أو تعكف على عملية تحديث تلك القواعد والمعايير. وأوضحت الأطراف المتعاقدة وجوب إعطاء الأولوية لهذا النشاط.
- 16- وصحيح أن هناك اتفاقاً عاماً على أن التشريعات والمتطلبات الرقابية المحلية ينبغي أن تراعي المعايير الدولية حق المراعاة إلا أن أطرافاً متعاقدة كثيرة أفادت بوجود تحديات تعترضها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، واجهت بعض الأطراف المتعاقدة صعوبات سواء في تحقيق الاتساق في لوائحها ومدوناتها الوطنية أو في مواءمة هذه اللوائح والمدونات مع المعايير الدولية.
- 17- واتفقت الأطراف المتعاقدة على أن معايير أمان الوكالة مفيدة باعتبارها مرجعاً مشتركاً. وتستفيد بلدان كثيرة في استخدام معايير أمان الوكالة، التي يُنظر إليها باعتبارها تمثل ممارسة دولية جيدة، من أجل الحفاظ على أطرها ولوائحها الرقابية المحلية. ومن أجل هذا الغرض، أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بأنها أحرزت على مر السنوات الثلاث الأخيرة تقدماً صوب مواءمة متطلباتها الوطنية مع معايير أمان الوكالة.
- 18- وأفادت عدة أطراف متعاقدة أوروبية عن برامجها، المندرجة في إطار رابطة الرقابيين النوويين الأوروبيين الغربيين، الرامية إلى تعزيز ومواءمة أطرها التشريعية والرقابية باستخدام معايير أمان الوكالة وأفضل الممارسات الوطنية كأساس لإرساء مستويات مرجعية موحدة. ومن المتوقع أن تقدم الأطراف المتعاقدة الأوروبية المعنية تقارير عن تلك التطورات أثناء الاجتماع الاستعراضي الرابع.
- 19- وأقرت الأطراف المتعاقدة بأهمية استعراضات النظراء الدولية وتعزيز قدراتها التقييمية الرقابية الذاتية على تحديد مواطن القوة والضعف علاوة على بيان مجالات تحسين الأطر التشريعية والرقابية الضرورية. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بأن المنهجية التي تتبعها الفرقة الدولية للاستعراضات الرقابية، التابعة للوكالة، أثبتت أنها أداة فعالة. وأوضحت أطراف متعاقدة أخرى أنها طلبت، أو تفكر في أن تطلب، إيفاد بعثات من الفرقة المذكورة؛ وأنها ستقدم تقارير عن الخبرة المكتسب في هذا الصدد أثناء الاجتماع الاستعراضي الرابع.

### ملاحظات بشأن الهيئة الرقابية (المادة 8)

- 20- أسوة بما كان عليه الحال في الاجتماعين الاستعراضيين السابقين، طغت مسألة هيكل وتشغيل الهيئات الرقابية على الاجتماع الاستعراضي الثالث. وأفادت أطراف متعاقدة كثيرة عن إعادة هيكلة هيئاتها الرقابية وزيادة

السلطات الممنوحة لها من خلال إجراء تغييرات تشريعية. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن تلقيها مزيداً من الموارد المالية والبشرية؛ في حين أفادت أطراف أخرى بأنها تصادف صعوبات بشأن الموارد.

- 21- وتتحمل الأطراف المتعاقدة مسؤولية تأمين الإبقاء على قوى عاملة ذات كفاءة ومسؤولية تزويد الهيئة الرقابية بموارد مالية وبشرية وافية. وقد أثرت التخفيضات الواسعة التي أجرتها الحكومات على حجم الإنفاق تأثيراً سلبياً على بعض الهيئات الرقابية.
- 22- واتخذت بعض الأطراف المتعاقدة خطوات فعالة من أجل تحسين الأوضاع البشرية والمالية لهيئاتها الرقابية وتشمل أوجه النجاح المحرز في تعيين الموظفين واستبقائهم صرف رواتب تنافسية، ووضع برامج لتخطيط تعاقب الموظفين والتزام بينهم، وإعداد إرشادات مكتوبة لمن يخلفونهم، وقيام الموظفين ذوي الخبرة بمتابعة الموظفين الجدد (أو ملازماتهم)، ووضع برامج تدريبية منظمة.
- 23- وإدراكاً لأهمية الحفاظ على الكفاءة في مجال الأمان النووي، أوضحت أطراف متعاقدة عديدة أن الهيئات الرقابية ستقوم، بدعم من حكوماتها، بوضع برامج منظمة والأخذ بها بغية تعويض حالات التقاعد المتوقعة وفقدان المعارف، على أن تشمل دعم برامج التعليم العالي والتدريب إلى جانب تعزيز عملية تقوية القدرات البحثية على الصعيد الوطني والإقليمي و/أو الدولي.
- 24- وبوجه عام، تسعى الأطراف المتعاقدة جاهدة من أجل استحداث أطر ونهج رقابية جديدة تكفل تحسين الفعالية والكفاءة. وكانت هناك إفادات بوجود أربعة تطورات في هذا الصدد. فأولاً، فيما يخص الأطر، تم اتخاذ خطوات من جانب أطراف متعاقدة عديدة من أجل دمج المسؤوليات الرقابية، التي كانت من قبل موزعة فيما بين جهات شتى، ضمن هيئة رقابية واحدة. ثانياً، كان هناك النقاء في الرأي فيما بين الهيئات الرقابية التابعة لبعض الأطراف المتعاقدة يميل نحو اتباع نهج رقابية تستشرف المخاطر. ثالثاً، أفادت أطراف متعاقدة عديدة بأنها أدرجت نظاماً إدارية حديثة في نطاق الجهات الرقابية. ورابعاً، يجري وضع برامج متكاملة للإشراف على الأمان تشمل استخدام مؤشرات رقابية.
- 25- وفي حين أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بأنها بدأت في عملية تنفيذ نظم لإدارة الجودة داخل هيئاتها الرقابية، أشار العديد منها أيضاً إلى التحديات التي تواجه إنجاز هذه المهام. ومن ثم، يُتوقع أن تجري الإفادة في الاجتماع الاستعراضي الرابع عن تنفيذ نظم إدارة الجودة في الهيئات الرقابية.
- 26- وما زالت بعض الأطراف المتعاقدة تواجه التحدي المتمثل في إجراء تحديد واضح للمسؤوليات الموزعة بين أكثر من هيئة رقابية واحدة أو جهة حكومية واحدة تشارك في عملية الترخيص (مثل تحديد العلاقات بين السلطة النووية والسلطة البيئية).
- 27- ونوّهت بعض الأطراف المتعاقدة، أسوة بما جرى في الاجتماعين الاستعراضيين السابقين، بالدور المهم الذي اضطلعت به منظمات الدعم التقني في إجراء تقييمات للأمان بناءً على طلب الهيئات الرقابية. وفي بعض الحالات، تساور الأطراف المتعاقدة هواجس بشأن الاعتماد المفرط على منظمات الدعم التقني.
- 28- وشددت أطراف متعاقدة كثيرة على أهمية التواصل والحوار فيما بين الرقابي والمُشغّل. فهذا الحوار والتواصل، على صعيد الإدارة العليا وعلى صعيد العمل، عنصر هام في التصدي لقضايا الأمان العاجلة وكذلك لقضايا الأمان المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ويلزم أن يستند إلى الثقة والاحترام المتبادلين.

29- وكما أفيد في الاجتماع الاستعراضي الثاني، ما زالت هناك تساؤلات بشأن الاستقلالية الفعلية للهيئات الرقابية لدى بعض الأطراف المتعاقدة. فالاستقلالية الفعلية للهيئات الرقابية تُعتبر عنصراً أساسياً في مجال الأمان النووي. وتحتاج جميع الأطراف المتعاقدة إلى وسائل قوية تكفل عدم ممارسة ضغوط دون داع على هيئاتها الرقابية أو التدخل في عمل تلك الهيئات. ويبدو أن هيئات رقابية كثيرة تابعة لأطراف متعاقدة تعمل على نحو يتسم باستقلالية واضحة بمعناها "الواقعي"، اعتماداً على سياسات إدارية راسخة تماماً. غير أنه لوحظ أنه يظل من المستصوب، في حالات عديدة، المضي في تحسين الاستقلالية "القانونية" للهيئة الرقابية.

### ملاحظات بشأن الموارد المالية والبشرية (المادة 11)

30- بعد أن تحددت هذه المسألة في الاجتماع الاستعراضي الثاني باعتبارها مسألة تتطلب إدخال تحسينات، قامت بعض البلدان التي كانت قد أفادت سابقاً بوجود صعوبات في تأمين الموارد المالية اللازمة لمنظمتها التشغيلية باتخاذ خطوات نشطة، حيث أفادت بإحراز تحسُّن في حالة الموارد المالية لهذه المنظمات.

31- كما حددت بعض الأطراف المتعاقدة ممارسات جيدة معينة، من جانب المنظمات القائمة بالتشغيل، تهدف إلى الحفاظ على الكفاءة ونقل المعارف. ومن هذه الممارسات تعيين موظفين مؤهلين واستبقاؤهم، والتخطيط الواضح المعالم لتعاقب الموظفين وللتزامن بين الموظفين الذين توشك خدمتهم على الانتهاء والموظفين المعيّنين حديثاً، وتوفير إرشادات جيدة عن الإجراءات المتبعة، وقيام الموظفين ذوي الخبرة بمتابعة الموظفين الجدد (أو ملازماتهم)، وتطبيق "نهج منظم حيال التدريب".

32- بيد أنه، بالنظر إلى تقادم أعمار القوى العاملة وتزايد الطلب الدولي على فئات من المهارات التخصصية في مجال الأمان النووي، حددت أطراف متعاقدة كثيرة الحفاظ على الكفاءة وبناءها كشاغل خطير.

33- وفي سياق الحفاظ على الكفاءة، بيّنت بعض الأطراف المتعاقدة فوائد اجتذاب ذوي الدراية واكتساب الخبرات من ميادين تقنية أخرى.

34- وإدراكاً لأهمية الحفاظ على الكفاءة في مجال الأمان النووي، أشارت عدة أطراف متعاقدة إلى أن مشغليها سيضعون وينفذون برامج منظمة للتعويض عن حالات التقاعد المتوقعة وفقدان المعارف، على أن تشمل دعم المبادرات البحثية الخاصة بتلك الصناعة على نطاق العالم. وفي بعض الحالات، تقدم الأطراف المتعاقدة مساعدات من خلال دعم برامج التعليم العالي والتدريب، إلى جانب تعزيز عملية تقوية القدرات البحثية على الصعيد الوطني والإقليمي و/أو الدولي.

### ملاحظات بشأن إيلاء الأولوية للأمان (المادتان 10 و 13)

35- يتوقف التشغيل الآمن لمحطات القوى النووية في جميع أنحاء العالم على وجود ثقافة أمان قوية وعارمة النشاط تشجع مفهوم المنظمة الدائمة التعلم وبيئات العمل التي يُسمح فيها بالمواقف المتشككة ويجري فيها الإبلاغ عن قضايا الأمان الحقيقية والتصدي لها.

36- وذكّرت أطراف متعاقدة بتركيز الاجتماع الاستعراضي الثاني على إيلاء أولوية أكبر لمفاهيم توكيد الجودة وإدارة الأمان وثقافة الأمان والعمليات الطويلة الأمد. ولذلك وسّعت الأطراف المتعاقدة، أثناء الاجتماع الاستعراضي الثالث، مفهومي توكيد الجودة وثقافة الأمان هذين الأكثر تحديداً لكي يدخل في إطار مفهوم أوسع هو مفهوم نظم إدارة الأمان.

- 37- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن الوكالة تسهم، عن طريق معايير الأمان الخاصة بها وبعثات استعراض الأمان التي توفرها، في ترجمة هذه المفاهيم بطريقة متماسكة إلى إرشادات إدارية ضرورية لكفالة الأمان.
- 38- وإضافة إلى ذلك، سُلّم بأن هذه البرامج ضرورية في المنظمات القائمة بالتشغيل أكثر من ضرورتها في الهيئات الرقابية، من أجل كفالة الأمان النووي طوال دورة عمر محطات القوى النووية. ودعماً لهذه الفرضية، سلّمت الأطراف المتعاقدة بضرورة إدراج نظم إدارة الأمان ضمن متطلبات الأمان الوطنية وبوجوب أن تستند هذه النظم إلى أفضل الممارسات.
- 39- وأوضحت بلدان كثيرة زيادة عنايتها، من جانب الهيئة الرقابية ومن جانب المشغلّ، بقضايا إدارة الأمان. وذكّر أن التقييمات الذاتية الطوعية التي يقوم بها المشغلّون، وكذلك التقييمات الدولية (التي تجريها بعثات فرقة استعراض أمان التشغيل والرابطة العالمية للمشغلّين النوويين) والحلقات الدراسية الدولية، تبرهن على فائدتها في إبراز المجالات التي تقتضي التحسين.
- 40- وتؤكد الأطراف المتعاقدة على ضرورة المبادرة دون إبطاء إلى معالجة أية شكوك تشوب أمان المحطات تكون قد كشفت عنها استنباطات جديدة، وذلك طبقاً لمبادئ واضحة المعالم ومع أخذ ما تشير إليه التقديرات بشأن المخاطر المترتبة على ذلك في الحسبان.
- 41- وبينما أفيد عن إحراز الكثير من التقدم في هذا المجال، شدّدت أطراف متعاقدة كثيرة على ضرورة تعزيز ثقافة الأمان. وفي بعض الحالات، لوحظ أنه ينبغي تعزيز ثقافة الأمان في محطات القوى النووية، بالنظر إلى الإفادة عن جوانب قصور في مجالات اتخاذ القرارات وإدارة الأحداث والاتصالات الداخلية.
- 42- وأعربت الهيئات الرقابية عن وجود تحديات تواجه إيلاء الاهتمام الملائم لثقافة الأمان، ولجوانب إدارة الأمان الأخرى (كالهيكل التنظيمي مثلاً). ورأت الهيئات الرقابية أنه ينبغي استمرار بذل الجهود للتوصل إلى إشارات تحذير مبكر ومؤشرات استدلالية وسبل لترويج البرامج التي تعزز ثقافة الأمان وتكشف تدهور إدارة الأمان في المنظمات المشغلّة. كما بُذلت جهود من جانب بعض الأطراف المتعاقدة من أجل التصدي لثقافة الأمان في الهيئات الرقابية.
- 43- والأطراف المتعاقدة ملتزمة بأن تكفل، في المستقبل، اضطلاع المنظمات المشغلّة بعمليات إدارة الأمان الشاملة والتقييمات الذاتية. وما زال الكثير من أدوات تقييم ثقافة الأمان ونظم إدارة الأمان تحت التطوير، وسيفاد عنها في الاجتماع الاستعراضي الرابع.

### ملاحظات بشأن العوامل البشرية (المادة 12)

- 44- يتضح باستمرار، على ضوء خبرة التشغيل الحديثة، أن للأداء البشري والعلاقة بين البشر والآلات/المعدات/المكونات والأجهزة ( التي تُعرَف كذلك باسم التواصل "بين الإنسان والآلة")، إلى جانب التفاعل بين البشر بعضهم البعض، دوراً مهماً في مجال الأمان النووي. ولذا فإنه يظل أحد الجوانب التي تستقطب الاهتمام في إطار اتفاقية الأمان النووي.
- 45- وقد أفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن المنهجيات التي تستخدمها في تحليل الأحداث المتصلة بالعوامل البشرية، وقيامها باقتناء موارد متخصصة في العوامل البشرية والتقييم التنظيمي. وأفادت أطراف أخرى بوضع برامج لتحسين الأداء البشري وتقاسم المعلومات بين المشغلّين بغية تعزيز قاعدة الفهم والخبرة المتعلقة بالعوامل البشرية.

- 46- وتقع على المشغّلين مسؤولية رئيسية عن إدارة الأداء البشري. ورغم ما أحرز من تقدم في هذا المجال منذ الاجتماع الاستعراضي الثاني، فإن المشغّلين بحاجة إلى السعي لتعهّد بيئات التعلم والعمل في ظل مناخ يقلص هامش العقاب على الخطأ إجمالاً عدا الأخطاء الجسيمة أو المتعمّدة. والفائدة المرجوة من ذلك هي تحديد أخطاء الأداء البشري في التوقيت المناسب وتطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليل إلى الحد الأدنى من مساهمة العوامل البشرية في الأحداث التشغيلية.
- 47- وجار إجراء مزيد من التحسينات في المنهجيات المستخدمة لتحليل الأحداث المتصلة بالعوامل البشرية، وربما كان من المتوقع أن تُقدّم تقارير عن هذه التحسينات في الاجتماع الاستعراضي الرابع.

### ملاحظات بشأن التأهب للطوارئ (المادة 16)

- 48- يُعدّ وضع خطط طوارئ جزءاً لا يتجزأ من أمان العاملين والجمهور الذي يعيش بجوار محطة القوى النووية والبلدان الحدودية المجاورة، علاوة على البلدان التي قد تتضرر في حالة وقوع حدث نووي أو حادثة نووية تمتد عواقبها إلى خارج الموقع. وعلى ذلك، تُواصل الأطراف المتعاقدة تعهّد خطط تكفل التصدي للطوارئ واختبارها بتواتر متفاوت. كما تراعي الأطراف المتعاقدة ذات الصلة تعهداتها بموجب اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (1986) واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (1986).
- 49- وقد جرت العادة على وضع خطط للتصدي يتم اختبارها بصفة منتظمة. وفي بعض الحالات، أفادت أطراف متعاقدة بتحديث برامجها المختصة بحالات الطوارئ مؤخراً، أو بإصدار تشريعات جديدة في هذا المجال.
- 50- وأقرت، على سبيل الممارسات الجيدة، ترتيبات ثنائية تجسدت في بعض الحالات ضمن معاهدات أبرمت بين بلدان لديها محطات للقوى النووية وبلدان مجاورة لها.
- 51- وتواصل الأطراف المتعاقدة تحسين برامجها الخاصة بالتأهب للطوارئ جنباً إلى جنب مع التدريبات المرتبطة بذلك. وهي تسعى جاهدة إلى جعل هذه التدريبات واقعية قدر المستطاع، وذلك بإشراك جميع الهيئات التي يمكن أن تُسند إليها معالجة أحداث حقيقية. وتُجري أطراف متعاقدة مزيداً من التدريبات الدولية، كما تمد نطاق تدريباتها ليشمل مراحل أخرى في دورة إدارة حالات الطوارئ، بما في ذلك استعادة الأوضاع الطبيعية.
- 52- وما زالت بعض الأطراف المتعاقدة تواجه صعوبة في تعزيز برامجها الخاصة بالتأهب للطوارئ الناجمة عن أحداث تقع خارج البلد. ويعد وضع أحكام تقضي بالقيام في التوقيت المناسب بموافاة البلدان المجاورة بمعلومات شاملة في حالة وقوع حادث أمراً أساسياً لنجاح تنفيذ التدابير المضادة للطوارئ في البلدان التي يحتمل أن تتضرر.
- 53- وأفادت أطراف متعاقدة كثيرة عن التدابير الأخرى التي ستستخدمها لتعزيز برامجها الخاصة بالتأهب للطوارئ، بما في ذلك تحديث مراكز إدارة الطوارئ والقيام بتدريبات للطوارئ على نطاق أوسع. كما دعت الأطراف المتعاقدة إلى أن تذكر في تقاريرها الوطنية التي ستقدمها إلى الاجتماع الاستعراضي الرابع الكيفية التي سيتم بها، في حالة وقوع طارئ، إرسال المعلومات بسرعة إلى البلدان المجاورة والبلدان التي يحتمل أن تتضرر.

### ملاحظات بشأن الحماية [الوقاية] من الإشعاعات (المادة 15)

- 54- يستمر تطبيق مبدأ حصر التعرض للإشعاعات في أقل مستوى يمكن بلوغه بصورة معقولة ALARA و/ أو التوصيات الصادرة عن اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاعات ICRP 60 من جانب الأطراف المتعاقدة لغرض التحكم في الجرعات المهنية وفي انبعاث الإشعاعات إلى البيئة. وبوجه عام، توضح المعلومات المقدّمة من

الأطراف المتعاقدة انخفاضاً في الجرعات الجماعية وفي انبعاث الإشعاعات إلى البيئة. إلا أن التنفيذ التام لتوصيات اللجنة المذكورة لا يزال غير مكتمل لدى بعض الأطراف المتعاقدة.

55- وقد أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بإجراء تغييرات في تشريعاتها وأطرها الرقابية بهدف تطوير الإشراف الرقابي على الوقاية من الإشعاعات. وكان معنى ذلك في بعض الحالات إدماج الهيئات المختصة بالوقاية من الإشعاعات مع الجهات الرقابية المعنية بالأمان النووي.

56- وقد أفادت بعض الأطراف المتعاقدة بوجود ارتفاع نسبي في الجرعات الجماعية. وكان ذلك مرتبطاً، في معظم الحالات، ببرامج تفتيش مكثفة، أو بأعمال صيانة أو عمليات موسعة لاستكمال التجهيزات الخاصة بمحطات قوى نووية متقدمة. وقد تعهدت تلك الأطراف المتعاقدة بخفض الجرعات الجماعية الناتجة عن عمليات التفتيش الدورية الطويلة وأنشطة الصيانة المستفيضة. وبظل ذلك مجالاً هاماً يستحق الإفادة عنه في الاجتماعات الاستعراضية اللاحقة، خاصة وأن الأطراف المتعاقدة تواصل الارتقاء بما لديها من محطات قوى نووية.

### ملاحظات بشأن التقييم والتحقق (المادة 14)

57- في الفترة التي أعقبت الاجتماع الاستعراضية الأخير، زادت معظم الأطراف المتعاقدة من استخدامها لاستعراضات الأمان الدورية كجزء من عملياتها الرقابية.

58- وكما أفيد به في الاجتماع الاستعراضية الثاني، تُجري معظم الأطراف المتعاقدة استعراضات أمان دورية بانتظام، تفصل بينها عادة عشر سنوات. وأرتئي أن استعراض الأمان الدوري قد بلغ مرحلة النضج وأنه مفيد في التأكد من مدى كفاية حالة الأمان، واتخاذ القرارات الخاصة باستمرار التشغيل، وتقييم عمليات الارتقاء بالأمان وتحسينه، والحصول على تعقيبات بشأن خبرات التشغيل. وتعدُّ استعراضات الأمان الدورية إجبارية في كثير من البلدان.

59- وأفادت أطراف متعاقدة بتوسع الرقابيين والمشغلين في استخدام أداة صنع القرار المدعوم بمعرفة المخاطر، وتطبيق تلك الأداة على مجالات رئيسية.

60- وأفادت أطراف متعاقدة عديدة عن التحديات الكامنة وراء الأخذ باتخاذ القرارات عن علم بالمخاطر. ويمكن توقع اكتساب خبرة في تطبيق أسلوب اتخاذ القرارات عن علم بالمخاطر في الاجتماع الاستعراضية الرابع.

61- كما يجري استخدام أدوات التقييم الاحتمالي للأمان في تقدير أمان محطات القوى النووية والتحقق منه. وتستخدم تلك الأدوات باعتبارها أحد عناصر اتخاذ القرارات عن علم بالمخاطر بهدف تدعيم النهج القطعي أو استكمالاً لهذا النهج.

62- وقدمت أطراف متعاقدة مزيداً من المعلومات عن استخدام التقييمات الاحتمالية للأمان، حسبما وردت مناقشته في الاجتماع الاستعراضية الثاني. وأحياناً ما تُستخدم مرصد المخاطر كأداة تكفل التحسين الأمثل لإدارة عملية التحكم في نسق المكونات وتصريف شؤون الصيانة.

63- وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن خطط ترمي إلى تحديث التقييمات الاحتمالية للأمان، المتعلقة بمحطات القوى النووية الجاري تشغيلها؛ وإلى الارتقاء بتلك التقييمات بحيث تشمل كامل المستويين 1 و 2 من التقييمات الاحتمالية للأمان.



- 64- وخلصت الأطراف المتعاقدة إلى أن من الممكن استخدام تقييم احتمالي للأمان، يكون ذا جودة ملائمة، كأداة تكميلية في تقييم الأنشطة التشغيلية والرقابية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام التقييمات الاحتمالية للأمان من أجل الوقوف على مدى أهمية التغييرات التي يشهدها أمان المحطات نتيجة تغييرات تتعلق بالتشغيل أو بالمكونات (أي التحكم في نسق المكونات).
- 65- وستقدم الأطراف المتعاقدة إفادات بشأن خبرتها المتعلقة بالتقييم الاحتمالي للأمان إلى الاجتماع الاستعراضي الرابع.

### **ملاحظات بشأن أمان محطات القوى النووية: اختيار المواقع والتصميم والتشييد (المادتان 17 و 18)**

- 66- كما حدث في الاجتماعين الاستعريين السابقين أفادت الأطراف المتعاقدة التي لديها محطات قوى نووية قيد التشييد عن التدابير التي كان يجري الاضطلاع بها من أجل ضمان الأمان فيما يخص اختيار مواقع تلك المنشآت وتصميمها وتشبيدها. وفي الحالات التي بدا فيها وشيكاً اتخاذ قرارات بشأن عمليات تشييد جديدة، أفادت الأطراف المتعاقدة عن إجراءاتها التحضيرية المتعلقة بتلك القرارات.
- 67- وفي الاجتماع الاستعراضي الثالث، أفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن سمات تصميم رئيسية، بما في ذلك جوانب الأمان المتأصلة، فيما يخص تصميمات محطات القوى النووية المتقدمة.
- 68- وفي حين أن هناك تحديات خاصة، لا سيما فيما يخص التنظيم الرقابي، ما زالت تواجه بعض البلدان التي لديها محطات قوى نووية متعددة التصميمات فإن بعض الأطراف المتعاقدة أشارت أيضاً إلى مزايا تشغيل محطات قوى نووية متعددة التصميمات (مثل وجود فرصة لإجراء تحسينات أمان تعتمد على تعقيبات الخبرة التشغيلية المكتسبة من وراء التصميمات المختلفة).
- 69- وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بمزايا تقاسم الخبرات فيما بين هيئاتها الرقابية فيما يخص تصميمات محطات القوى النووية الجديدة والترخيص بها.
- 70- وقد أفادت أطراف متعاقدة لديها محطات قوى نووية بنجاح تنفيذ عمليات الارتقاء وتعزيزات الأمان في محطات القوى النووية القائمة، بالإضافة إلى عمليات تمديد عمر تشغيل المحطات.

### **ملاحظات بشأن أمان محطات القوى النووية: التشغيل (المادة 19)**

- 71- أفادت جميع الأطراف المتعاقدة التي لديها محطات قوى نووية عن الخبرة المكتسبة في تشغيل محطات القوى النووية القائمة التابعة لها.
- 72- وأفادت عدة أطراف متعاقدة عن اتساع نطاق استخدام استعراضات النظراء، مثل فرقة الوكالة لاستعراض أمان التشغيل والخدمات المتصلة بها، والخدمات التي توفرها الرابطة العالمية للمُشغّلين النوويين، في سبيل تعزيز فعالية التشغيل وتحسين إدارة الأمان.
- 73- وخلصت الأطراف المتعاقدة إلى أن برامج التعقيبات الخاصة بخبرة التشغيل قد أثبتت أنها مفيدة في تحسين الأمان النووي وأن من الممكن المضي في تعزيزها. ومن القضايا الشائعة في هذا الصدد: الأحداث المتصلة بعوامل بشرية، وعمليات متابعة إجراءات التصحيح، والحالات القريبة من الإخفاق ومشاكل الأمان الصناعي، ووقوع تحريفات أثناء عمليات التفريش، وأنشطة الصيانة، والمراقبة.

- 74- وأعربت بعض الأطراف المتعاقدة عن الرأي القائل بأن استخدام التعقيبات الدولية الخاصة بخبرة التشغيل لم يكن فعالاً في بعض الحالات الهامة. لذا فإن هناك حاجة إلى تحسين تقاسم واستخدام الخبرة الدولية في هذا المجال.
- 75- ويمكن توقع إحراز تقدم بشأن التعقيبات الخاصة بخبرة التشغيل في الاجتماع الاستعراضي الرابع.
- 76- وبلغت برامج التصدي للحوادث الخطيرة مراحل شتى من حيث تطورها وتنفيذها لدى الكثير من الأطراف المتعاقدة. ولوحظ أنه يجري النظر في اتباع نهجٍ مختلفة بشأن عمليات التصدي للأحداث التي تتجاوز ما هو محتاط له في التصميم والتخفيف منها. وسيُرحَّب بتقديم مزيد من المعلومات في الاجتماع الاستعراضي الرابع حول تطوُّر وتنفيذ برامج التصدي للحوادث الخطيرة.
- 77- وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة عن عمليات تشييد وترخيص بشأن مرافق جديدة لخزن الوقود المستهلك في المواقع.
- 78- ومن المتوقع أن يشهد الاجتماع الاستعراضي الرابع تقديم معلومات إضافية أكثر تفصيلاً عن حالة برامج تحسين الأمان.

### الاستنتاجات والتوصيات النهائية

- 79- الغرض من اتفاقية الأمان النووي هو تحسين الأمان النووي في العالم أجمع من خلال إجراء استعراض للنظراء. وقد زوِّد الاجتماع الاستعراضي الثالث جميع الأطراف المتعاقدة، من خلال عملية نشيطة، بتعقيبات لتحسين نهجها حيال الأمان النووي. وتعهدت جميع الأطراف المتعاقدة بعملية تحسين مستمر وبالتعلم من نظرائها. وسوف يتيح الاجتماع الاستعراضي الرابع الفرصة لتقييم هذه التحسينات قياساً على السياق السائد في عام 2008.
- 80- ومن زاوية التقدم الجماعي في ضمان الأمان النووي على نطاق العالم، قامت الأطراف المتعاقدة بتحسين نظمها الخاصة بالأمان، حتى مع تزايد التحديات المتمثلة في تقادم المفاعلات والضغط الاقتصادي وتحديات أخرى. وبالنسبة لبعض الأطراف المتعاقدة، كان التغيير الإيجابي ضخماً، حيث تصدت لقضايا خطيرة طوال السنوات الثلاث الماضية. وفيما يخص أطرافاً متعاقدة أخرى، كان التغيير حالة من التحسين الإضافي لبرامج جيدة بالفعل.
- 81- ورأت الأطراف المتعاقدة أن الأهداف الأصلية للاتفاقية تتحقق لدى أطراف متعاقدة كثيرة، وأن هناك تحولاً نحو إجراء مناقشات مواضيعية بقدر أكبر. وسترحب الأطراف المتعاقدة بمساهمة الفريق الاستشاري الدولي للأمان النووي في طرح قضايا هامة بارزة تخص الأمان النووي.
- 82- ومن حيث العملية المستخدمة في تسيير أعمال الاجتماع الاستعراضي الثالث، خلصت الأطراف المتعاقدة، بعد عشرة أعوام وثلاثة اجتماعات استعراضية، إلى أن ثمة حاجة إلى تجديدها. وقد اعتمدت الأطراف المتعاقدة التوصيات التي قدمها الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء الاجتماع الاستعراضي الثالث؛ وأسفر ذلك عن إدخال بعض التحسينات على العملية الاستعراضية. وستطبق تلك النتائج على العمليات الاستعراضية اللاحقة. كما تعهدت رئيسة الاجتماع الاستعراضي بالإسهام في عملية الاستمرارية.
- 83- وقدمت بعض الأطراف المتعاقدة اقتراحاً بعقد اجتماع استثنائي. وتعهد طرف متعاقد بإعداد طلب كتابي، وفقاً للفقرة 2' من المادة 23 من اتفاقية الأمان النووي والمادة 45 الجديدة من النظام الداخلي واللائحة المالية، بشأن عقد اجتماع استثنائي. ومن شأن هذا الاجتماع أن يناقش مسائل إجرائية من أجل إصلاح هيكل العملية الاستعراضية بحيث تكون أكثر انفتاحاً وشفافية بل وأكثر فعالية وكفاءة.

84- ويحدد "التقرير الموجز" الممارسات الجيدة والمجالات التي شهدت تقدماً منذ الاجتماع الاستعراضي الأخير. إلا أنه لا مجال للإحساس بالرضا الزائد حيث يحدد هذا التقرير الموجز مجالات معينة تحتاج إلى إدخال تحسينات مستمرة عليها مستقبلاً حيث سيكون الجهد الجماعي ضرورياً من أجل تأمين مزيد من التحسن في الأمان النووي على صعيد العالم كله. ويسرد التقرير الموجز قضايا محددة يلزم الإفادة عنها أثناء الاجتماع الاستعراضي الرابع؛ علماً بأن تلك القضايا ستحظى بعناية خاصة في ذلك الوقت.

ليندا ج. كين

رئيسة الاجتماع الاستعراضي الثالث

لاتفاقية الأمان النووي



## الملحق الأول بالتقرير الموجز

### خلفية عامة

- 1- حتى 11 نيسان/أبريل 2005، كانت 56 دولة ومنظمة إقليمية واحدة ذات طابع اندماجي أو غيره قد صدقت على اتفاقية الأمان النووي، التي دخلت حيز النفاذ في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1996. ووفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، عُقد الاجتماع الاستعراضي الثالث بالمقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، باعتبارها الأمانة في إطار الاتفاقية، في الفترة من 11 إلى 22 نيسان/أبريل 2005. وكانت رئيسة الاجتماع الاستعراضي هي السيدة ليندا ج. كين، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول بالهيئة الكندية للأمان النووي.
- 2- وشارك خمسون من إجمالي خمسة وخمسين طرفاً متعاقداً، وهي تحديداً: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وألمانيا واندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيرو وبيلاروس وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسري لانكا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وشيلي والصين وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبورغ وليتوانيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (اليوراتوم). وبمقتضى الفقرة 2 من المادة 24 من اتفاقية الأمان النووي حضرت وكالة الطاقة النووية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاجتماع بصفة مراقب.
- 3- لوحظ أن الهند قد أودعت صك تصديقها لدى الوديع في 31 آذار/مارس 2005. ولاحظت الرئيسية بسرور أن معلماً من معالم تاريخ تلك الاتفاقية قد أنجز بتصديق الهند عليها؛ حيث أصبحت الآن جميع البلدان التي تتولى تشغيل محطات قوى نووية أطرافاً في الاتفاقية.
- 4- وقبل الاجتماع الاستعراضي بستة أشهر، قدمت الأطراف المتعاقدة تقارير وطنية عن الخطوات والتدابير المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية. وخلال الشهور التالية استعرضت الأطراف المتعاقدة تقارير بعضها البعض، وتبادلت أسئلة وتعقيبات مكتوبة. وفي الاجتماع التنظيمي، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2004، نظمت الأطراف المتعاقدة نفسها على هيئة ست مجموعات قطرية، تضم كل مجموعة منها بلداناً لديها برامج قوى نووية متفاوتة الأحجام، إلى جانب بلدان لا توجد بها مفاعلات قوى نووية. واجتمعت المجموعات القطرية لمدة خمسة أيام وناقشت باستفاضة كل تقرير من التقارير الوطنية، حيث تلقى كل طرف متعاقد إجابات على الأسئلة التي كان قد طرحها. ووفرت هذه الإجابات معلومات إضافية عن الخطوات والتدابير المتخذة في كل بلد.
- 5- ولم تقدم ثلاثة أطراف متعاقدة تقارير وطنية، وهي أوروغواي، وجمهورية مولدوفا، ومالي. ولم تحضر خمسة أطراف متعاقدة الاجتماع الاستعراضي، وهي أوروغواي، وبنغلاديش، وجمهورية مولدوفا، ولبنان، ومالي. وقدمت عدة أطراف متعاقدة تقاريرها بعد الموعد النهائي، وفي بضع حالات قُدمت التقارير في وقت متأخر للغاية بما لم يسمح لأطراف متعاقدة أخرى بإعداد أسئلة مكتوبة.

### نظرة عامة على العملية الاستعراضية

- 6- ذُكرت الأطراف المتعاقدة بأن الغاية الأساسية من الاجتماع الاستعراضي كانت استعراض حالة الأمان النووي لدى كل طرف متعاقد، مع التركيز على الخطوات والتدابير التي أُخذت بالفعل والجاري اتخاذها لتنفيذ الالتزامات

المنصوص عليها في الفصل 2 من الاتفاقية. والهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو بلوغ مستوى عالٍ من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي.

7- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن مهمتها في هذه العملية الاستعراضية لا تتمثل في استعراض أمان فرادى المنشآت النووية. كما لاحظت الأطراف المتعاقدة أنه كان عليها أن تعتمد على دقة واكتمال المعلومات التي قدمها كل طرف متعاقد في تقريره الوطني وفي إجاباته على الأسئلة المطروحة عليه. وقدمت الأطراف المتعاقدة إيضاحات إضافية بشأن القضايا التي أثّرت أثناء الاجتماع. وقُدّمت إيضاحات محددة بشأن قضايا معينة بيّنتها الأطراف المتعاقدة أثناء الاجتماع الاستعراضي الثاني.

8- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية ينطوي على التزامين أساسيين يقعان على كل طرف متعاقد وهما:

- إعداد تقرير وطني وإتاحته لغرض استعراضه؛

- وإخضاع تقريره الوطني لاستعراض نظراء تجريبه الأطراف المتعاقدة الأخرى.

وعليه فإن حمل صفة طرف متعاقد في هذه الاتفاقية ينطوي على ما يلي:

- تضمين التقرير الوطني تقييماً ذاتياً للخطوات والتدابير التي أُتخذت بالفعل والجاري اتخاذها لتنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية؛

- ومشاركة الطرف المتعاقد فعلياً في استعراض مفتوح وشفاف يُجرى لتقريره الوطني ولتقارير الأطراف المتعاقدة الأخرى؛

- والتزام بالقيام بعملية مستمرة للتعلم والتحسين، وهو ما يُعدّ عنصراً أساسياً لأية ثقافة أمان قوية.

9- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن أحد الأهداف المهمة للعملية الاستعراضية ستتمثل، نتيجة الطابع التحفيزي للاتفاقية، في مراقبة التحسينات المتعاقبة والانتباه إليها، حيثما اقتضى الأمر، في معرض تنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية.

10- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن التقارير الوطنية المقدّمة كانت في معظم الحالات عالية الجودة وتضمنت معلومات مستفيضة عن الخطوات والتدابير التي أُتخذت والجاري اتخاذها تنفيذاً للالتزامات المنصوص عليها في الفصل 2 من الاتفاقية. ولوحظ أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة أن تواصل تحديدها بوضوح للتغييرات الفعلية التي حدثت في عملية إصدار التقارير الوطنية استجابة للقضايا المحددة في الاجتماع الاستعراضي السابق.

11- وقد تناولت الأطراف المجيبة جميع الأسئلة التي طرحتها الأطراف المتعاقدة في غضون العملية الاستعراضية وقُدّمت إجابات مكتوبة على الأسئلة التي وردت كتابةً. وكانت المناقشات التي أُجريت في جلسات المجموعات القطرية والجلسات العامة منفتحة وبناءة، حيث أُلقت الضوء على القضايا ذات الاهتمام الخاص، وقدمت رؤى إضافية بشأن برامج الأمان الوطنية، كما أوضحت بوجه عام التزاماً قوياً من جانب كل طرف متعاقد مشارك حيال العملية الاستعراضية التي تقضي بها الاتفاقية وأهداف الأمان المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

12- وقدم الاستعراض الذي أجراه النظراء للتقارير والأسئلة والإجابات المتبادلة في إطار هذا الاجتماع رؤية شاملة فريدة على النطاق العالمي لحالة الأمان النووي.